

نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع

ملخصات الأبحاث

المؤتمر الأكاديمي الفلسطيني ١٩٩٢

لنقابة العاملين في جامعة بيرزيت

فلسطين

المحرر

د. نضال رشيد صبري

(الناشر: نقابة العاملين، جامعة بيرزيت، فلسطين ١٩٩٣)

SPC
LC
191.8
.P3
N3
1993
BZU



C. 3.

98757

نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع

SPC
LC
191.8
P3
N3
1992
B24

ملخصات الأبحاث

المؤتمر الأكاديمي الفلسطيني ١٩٩٢
نقابة العاملين في جامعة بيرزيت
فلسطين



54471
المحرر

د. نضال رشيد صبري

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

-
- د. فيصل عوض الله أمين سر نقابة العاملين في الجامعة واستاذ مساعد في الهندسة المدنية
 - د. علي الجرباوي مدير مركز التوثيق الفلسطيني واستاذ مشارك في العلوم السياسية
 - د. رياض أمين مساعد نائب الرئيس للعلاقات الخارجية واستاذ مشارك في الأحياء
 - د. أحمد بكر استاذ مشارك في التربية وعلم النفس
 - د. أحمد حرب استاذ مساعد في الادب الإنجليزي والمقارن
 - د. نضال صبري استاذ مشارك في المحاسبة
-

(الناشر: نقابة العاملين، جامعة بيرزيت، فلسطين: ١٩٩٣)

© ١٩٩٣ نقابة العاملين في جامعة بيرزيت ، فلسطين

نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع

ملخصات الأبحاث للمؤتمر الأكاديمي الفلسطيني ١٩٩٢

المحرر : د. نضال رشيد صبري



LA
1443
.N3
1993

ص ن ر نضال رشيد صبري : محرر

نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع

ملخصات الأبحاث للمؤتمر الأكاديمي الفلسطيني ١٩٩٢

١. تعليم عالي . ٢. مؤتمرات . ٣. مجتمع فلسطيني . ٤. اقتصاد فلسطيني
 ٥. تربية فلسطينية . ٦. بنية تحتية فلسطينية . ٧. قضية فلسطينية . ٨. أدب فلسطيني
-



قائمة المحتويات

الفصل الأول: تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع الفلسطيني

- كلمة المحرر : الجامعة الفلسطينية بين الحلم والواقع
الكلمة الرئيسة : الجامعة والمجتمع الفلسطيني
كلمة نقابة العاملين
- د. نضال صبري
د. إبراهيم أبو لغد
د. فيصل عوض الله

الفصل الثاني: الأدب الفلسطيني

- بين الموشحات الأندلسية والطلعات الزجلية الفلسطينية المعاصرة
في نقد الرواية الفلسطينية : نماذج تطبيقية
الأنا والآخر في الأدب الفلسطيني: نماذج تطبيقية
- د. عبد اللطيف البرغوثي
د. عيسى أبو شمسية
د. عبد الكريم أبو خشان

الفصل الثالث: التربية الفلسطينية

- الوضع النفسي للطفل الفلسطيني في الأراضي المحتلة
التعرف على شعور الطفل الفلسطيني تجاه قضيته الوطنية
معتقدات معلمي العلوم الفلسطينيين حول التعلم والمعرفة
- د. أحمد بكر
د. خولة شخشير صبري
د. ماهر حشوة

الفصل الرابع: المجتمع والقضية الفلسطينية

- هجرة الفلسطينيين المسيحيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة
اساليب الشباب الفلسطينيين الخاطبين لحل النزاعات مع خطيبتاتهم
هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية - إسرائيلية؟
- د. برنارد سابيللا
د. محمد الحاج يحيى
د. محمود معاري

ترسيم حدود فلسطين ١٩١٥-١٩٢٣

د. محسن يوسف

المسح الميداني والبحثي لمشروع القرى الفلسطينية المدمرة ونتائجه

د. كمال عبد الفتاح

و د. شريف كناعنة

الفصل الخامس: البنية التحتية الفلسطينية

صيانة و إصلاح وتقوية المنشآت الحديدية والقديمة

د. عباس عبد الحق

دور التخطيط الحضري في التنمية الوطنية للعالم العربي

د. شادي الغضبان

تكييف مناهج المواصلات الملائمة للدول النامية: حالة الضفة الغربية

د. سمير أبو عيشة

بعض مشاكل الثقافة الحاسوبية في الدول النامية: حالة الضفة الغربية

د. عبد الله عبد الله

و د. عدنان يحيى

الفصل السادس: الإقتصاد الفلسطيني

طرق تمويل الإسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. نضال صبري

تحليل لميزانية العائلة الفلسطينية

د. نضال صبري

و د. هشام جبر

كلمة المحرر : الجامعات الفلسطينية بين الحلم والواقع

د. نضال رشيد صبري

بعد إعادة فتح الجامعة مباشرة قررت نقابة العاملين في جامعة بيرزيت إقامة مؤتمر أكاديمي فلسطيني تحت عنوان "نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع" وكان الهدف من ذلك المؤتمر إقامة تجمع أكاديمي يعرض فيه الأكاديميون الفلسطينيون من الجامعات العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلاصة أبحاثهم ودراساتهم التي نشرت في فترة الإغلاق في العديد من المجالات الأكاديمية المتخصصة أو قدمت في مؤتمرات عربية ودولية، وبحوث أصيلة أخرى لم يسبق نشرها من قبل. وذلك في إطار فهم دور الجامعة في خدمة البحث العلمي والمجتمع.

وبصفة عامة فإنه يمكن تصور دور الجامعة العربية الفلسطينية في مجالات أربعة، هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والقيادة الفكرية. وتعد وظيفة التدريس الوظيفة الأكثر بروزاً، وذلك من خلال تقديم البرامج المختلفة للتعليم والتدريب لغرض تخريج كفاءات في التخصصات التعليمية والمهنية والفنية لسد حاجات المجتمع العربي. وبالنسبة للبحث العلمي وخدمة المجتمع فيمكن للجامعة العربية الفلسطينية أن تساهم في مجال العلوم النظرية جنباً إلى جنب مع إعداد الدراسات التطبيقية، وخدمة الاقتصاد الوطني بتقديم الاستشارات الفنية والهندسية والمالية والإدارية. والعمل على تشخيص المشاكل ذات العلاقة بالمجتمع العربي الفلسطيني وإبرازها واقتراح الحلول الملائمة لها، وذلك في سبيل تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وحضارياً. ويتوقع من الجامعة الفلسطينية أن تقوم بالدور الريادي الفكري في تنمية قيم المجتمع

الاجابية وترسيخ إنتمائه الفلسطيني والعربي، وتطويرها في جو ديمقراطي يعتمد حرية الكلمة والتأكيد على اهدافنا المتمثلة في التحرير والتحرر والوحدة.

ويجب ألا ننسى أيضا الاهمية الاقتصادية للجامعات في فلسطين المحتلة من حيث توفيرها فرص عمل لأساتذة وموظفين وعمال بلغ عددهم حوالي ٢٢٠٠ موظف، وما تلعبه من دور اساسي في تطوير الجهاز التعليمي والاداري ورفع كفاءتهم وتجميع للخبرات والكفاءات الفلسطينية المنتشرة في الشتات. إضافة إلى تعليم وتدريب حوالي ١٧٠٠٠ طالب فلسطيني سنويا، الامر الذي يعني توفير حوالي مئة مليون دولار على الشعب الفلسطيني سنويا، ويمكن للجامعات أن تتطور لتضم في جنباتها معظم طلبة الدراسات الجامعية والعليا والذين يدرسون حاليا في الوطن العربي والخارج، من خلال التوسع الافقي والعمودي في المؤسسات التعليمية وإضافة برامج وتحصينات أخرى غير متوفرة حاليا مثل العلوم الطبية والصيدلية، الامر الذي سيقصص عدد الطلبة الجامعيين الذين يدرسون خارج فلسطين ويوفر تكلفتهم السنوية والتي تقدر بستين مليون دولار.

ولكي تحقق الجامعة الفلسطينية اهدافها وتسير بخطى حثيثة نحو آمالها وطموحاتها فلا بد من دعمها من خلال تطوير التمويل الذاتي أولاً، الامر الذي سيعمل على دفع مؤسساتنا الفلسطينية نحو الامام لضمان استقلالية مسيرتها. حيث يأتي إصدار هذا الكتاب والذي يضم في جنباته خلاصة البحوث والدراسات التي تم تقديمها في الأيام الثلاثة للمؤتمر في وقت تمر فيه الجامعات الفلسطينية بصورة خاصة والمؤسسات الوطنية الفلسطينية عامة بأزمة مالية خانقة، والتي عملت على تحميد تطوير هذه المؤسسات وتقليص أنشطتها إلى حدها الأدنى. وهو أمر يجب التغلب عليه سريعا حتى لا يتهاوى الحلم الذي نعمل على تشييده منذ ربع قرن والمتمثل في بناء صروح جامعاتنا. وانا على ثقة أننا قادرون على تخطي الازمة الحالية والسير بخطى ثابتة لكي تستمر جامعاتنا في لعب دورها الريادي وتأكيد هويتنا الفلسطينية وانتمائنا للشعب العربي الذي ساهم بحضارته في تقدم الانسانية رغم الصعاب التي نحيها حاليا.

الكلمة الرئيسة: الجامعة والمجتمع الفلسطيني

الاستاذ الدكتور ابراهيم ابو لغد
استاذ العلوم السياسية
جامعة بيرزيت

الجامعة الفلسطينية مؤسسة حديثة عمرها عقدان من الزمن. ومع ذلك فهناك الآن ما يزيد على سبعة عشر ألف طالب يحصلون عليهم العالي فيها. وترجع نشأة الجامعة الفلسطينية الى حد بعيد الى امرين أساسيين: الأول يتعلق بالرغبة التاريخية والإصرار الثابت على حصول العلم لدى الشعب الفلسطيني والذي تحقق بمتابعته للتعليم العالي في الجامعات العربية والعالم، أما الثاني فيرجع الى إدراك القيادات الوطنية في فلسطين بأن إحتياجات الشعب الفلسطيني وأولوياته التعليمية وظروفه تحت الإحتلال تحتم إيجاد مؤسسات للتعليم العالي على أرض فلسطين. وعليه فقد تأسست هذه الجامعات وتطورت في فلسطين وسط صعوبات حمة تعود الى ممارسات الإحتلال القمعية والسياسة والثقافية والإقتصادية خلال الفترة السابقة. وتؤدي الجامعة الفلسطينية اليوم رسالة هامة تشمل التعليم الجامعي في فروع العلم المختلفة.

ويتساءل المرء عن طبيعة الرسالة التي تحاول الجامعة أن تحققها وفيما إذا تمكنت هذه الجامعة سواء أكانت في الوطن العربي أو في فلسطين من تحقيق الشكل والمضمون لما تتصف به الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي بالمفهوم الشامل. حيث تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مركبة ومعقدة، وظيفتها الرئيسة إنماء المعرفة بشتى أشكالها والمحافظة على الحضارة - وبالتالي المحافظة على الشعوب والأمم- وإغناء وإثراء المجتمع البشري. وإذا أمعنا في النظر بدقة في مدى نجاح الجامعة في الوطن العربي سنجد أن هذا النجاح محدود رغم الظواهر الباهرة والنجاح في



تخريج أفواج متعاقبة، ولكنه قياساً للجامعات في المجتمعات المتقدمة فإنها ما زالت في بداية عهدها من حيث إنماء المعرفة. أما الجامعة الفلسطينية فتواجه صعوبات أقسى وأمر من تلك التي تواجهها الجامعة في الوطن العربي نظراً لأنها تحقق اغراضها العلمية في غياب السلطة الوطنية وفي ظروف صراع الشعب الفلسطيني لتحقيق مصيره وتحرره الوطني.

وحتى تتضح أهمية رسالة الجامعة الأساسية يحسن بنا أن نذكر أن ما يهدف اليه التعليم العالي يتمثل في منظورين: المنظور الأول والذي أقتبس من الموسوعة العربية الميسرة والذي يعرف الجامعة بإنها "مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدرس فيها الآداب والفنون والعلوم بعد مرحلة الدراسة الثانوية". إذا افترضنا ان هذا التعريف هو كل ما يهدف اليه التعليم العالي، فإنه يمكن القول بان الجامعة الفلسطينية تحقق الهدف الذي أسست من أجله. ولكن وضع الجامعة الفلسطينية يقتضي أن تسعى الى تحقيق ما هو أهم وأصعب من التدريس لتستفيد من الخبرة التاريخية للشعوب وتتحج نحو المفهوم الثاني وهو المفهوم الأشمل والأوسع للجامعة من حيث امتداد رسالتها الى البحث العلمي وتقدم المعرفة، نظراً لظروف جامعاتنا وما يتوقعه الشعب منها الذي يمارس عملية التحرر الوطني بكل أشكالها على أرضه.

ومن النظر الى تطور الجامعة عبر التاريخ يمكن فهم المنظور الأوسع للجامعة. حيث أطلق اسم الجامعة على المدارس الفلسفية ومدارس الخطابة في اليونان القديمة وفي العهد الهليني مثل أكاديمية أفلاطون ومتحف الاسكندرية، كذلك المدارس العربية الاسلامية مثل جامع القرويين والأزهر والمدرسة النظامية. ومن المعروف انه كان لهذه المدارس تأثير في نشأة الجامعات الأوربية الحديثة. واطلقت كلمة جامعة في بادئ الأمر على مجموع الطلاب والمدرسين الذين كانوا يؤلفون رابطة او جماعة تشبه النقابات تعترف بها الدولة وتمتع باستقلال ذاتي وامتيازات خاصة. ومنذ القرن الرابع عشر أصبحت الكلمة تطلق على مؤسسة التعليم نفسها وكانت الجامعات في الغالب أهلية وطائفية تأتيها الأموال اللازمة من الأوقاف والكنيسة والتبرعات.

ولعبت بعض الجامعات مثل باريس واكسفورد وبولونيا والأزهر والصادقية وغيرها دورا كبيرا في الحياة العامة والشؤون الدينية والسياسية. وأخذ عدد الجامعات يزداد بسرعة في العصور الحديثة وشعرت الدول بخطررتها في إعداد قادة الفكر وتوجيه الرأي العام، فقامت تتولى تأسيسها

بنفسها وتُقدم الى الاهلية منها المساعدات المالية مقابل الاشراف عليها. وكانت الدراسة تتركز على اللاهوت والفلسفة والفنون والأدب. وقد أدى تقدم العلوم وتشعبها في العصور الحديثة الى تأسيس كليات جديدة، كما ان طرائق التدريس تبدلت فازدادت العناية بالمعامل والمكتبات، وحلقات البحث. ولم تعد الجامعات تهدف الى التعليم ونشر المعارف البشرية فحسب بل إنها تسعى كذلك الى البحث العلمي والاعداد المهني والتربية الشخصية.

من هنا فان الجامعة الفلسطينية تعمل على استيعاب الدور الاشمل للجامعة رغم حدايتها حيث تبدي اهتمامها بالتعليم والبحث العلمي سواء بسواء، كما أنها تحاول الربط بين متطلبات المجتمع وأنشطتها العلمية. كما تعمل على انشاء أجيال فلسطينية واعية تدرك مسؤوليتها في عملية التحرر الوطني عبر الثقافة والعلم والمسلكية. وهي تقوم بمهامها رغم مواجهة سلطة احتلال معادية عرقلت عملية التعليم والبحث العلمي إما بالتعطيل او التدخل في انشطتها في غياب سلطة وطنية تحميها وتدافع عنها. وليس من المصادفة بمكان أن نجد أعداداً جمة من هيئات التدريس تقدم العون للمؤسسات الوطنية، وتساهم بانشطة سياسية ودبلوماسية عديدة. كما ان طلبة الجامعات يشاركون في العمل المجتمعي والممارسات الديمقراطية. وعليه فإن الجامعة الفلسطينية اليوم هي أكثر من مؤسسة تعليم عالي تعد المتخرجين فقط، وتصبو الى أن تكون مؤسسة تنمي المعرفة وتشارك في تنمية المجتمع وتساهم في تكوين شخصية فلسطينية لها خصائصها وقيمها التقدمية، وهي بذلك تساهم في ارساء حذور الدولة الفلسطينية المستقلة التي رسم معالمها اعلان الاستقلال الفلسطيني.

كلمة أمين سر النقابة

د. فيصل عوض الله

أمين سر نقابة العاملين

جامعة بيرزيت

في ظل ظروف الاحتلال والانتفاضة الشعبية المقاومة للإحتلال، وبعد إعادة فتح الجامعة بعد إغلاق متواصل لأكثر من ٥٢ شهرا، تفتخر نقابة العاملين في جامعة بيرزيت برعاية ونجاح المؤتمر الأكاديمي الفلسطيني. هذا المؤتمر الأول في المناطق المحتلة الذي يعقد تحت شعار (نحو تفعيل العلاقة بين الجامعة والمجتمع). وكان من ظواهر نجاح المؤتمر عدم تغيب أي من المتحدثين ال ٣٦ عن الحلقات والندوات الأكاديمية المتخصصة على مدار ثلاثة أيام متتالية وحضور أكثر من ٣٠٠٠ شخص للمؤتمر، وكان لمشاركتهم الفاعلة والبناءة الأثر الكبير في نجاح المؤتمر، خاصة أن العديد من الحضور أوصى في الجلسة الختامية باقامة المؤتمر سنويا.

إن الجامعة جزء طبيعي من المجتمع. فالتدريس والأبحاث يجب أن يستمدا بشكل أساسي من ظواهر الطبيعة والمجتمع المحليين وأن تعالج قضايا المجتمع وهمومه. فلا التدريس من أجل العلم والشهادة فحسب ولا الأبحاث من أجل توسيع المعرفة الإنسانية والترفيه وحدهما، بل أن لهما علاقة جدلية مع المجتمع. فجامعاتنا الفلسطينية يجب أن تنشئ شعنا في كافة مجالات الحياة ونصرة قضيتنا الوطنية العادلة. هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أن تنصب

الأبحاث في تحليل ودراسة ومعالجة قضايا المجتمع وهمومه ورسم الخطط وبرامج التطوير لمؤسساتنا ومدارسنا ومصانعنا وشركاتنا وفلاحينا.

ولقد سلط المؤتمر الأكاديمي الفلسطيني الأضواء على أهمية العلاقة بين الجامعة والمجتمع. وشجع بشكل علمي على نشر الأبحاث ذات العلاقة المباشرة مع مجتمعنا الفلسطيني.. فليكن هذا المؤتمر نقطة إرتكاز، ولنعمل على تعزيز العلاقة بين جامعاتنا ومجتمعنا الفلسطيني. ولتسمو جامعاتنا الى التحدي المنتظر منها وتكون رائدة وطلعية ومانرا لشعبنا الصامد المناضل.

بين الموشحات الأندلسية والطلعات الزجلية الفلسطينية المعاصرة

أ. د. عبد اللطيف البرغوثي

استاذ اللغة العربية

جامعة بيرزيت

* نشرت هذه الدراسة في مجلة الاسوار (شتاء ١٩٩٢) .

كانت الموشحات الاندلسية الأولى لونا من ألوان الغناء العربي العامية الأندلسية التي كانت دون أدنى شك ناجمة عن احتكاك اللغة العربية باللغة الاسبانية. أما الموشحات الأندلسية باللغة العربية الفصيحة فهي في رأيي لا تعدو كونها محاولات قام بها أدباء من الوشاحين الأندلسيين أرادوا من ورائها أن يفيدوا من البناء الفني للموشحات العامية بتطبيقه على نصوص فصيحة راعوا في نظمها ذلك البناء الفني واجتهدوا في الوقت ذاته أن يرتقوا بلغتها الى مستويات أدبية تجمع في الموشح بين ابداع اللغة الأدبية وفنية اللهجة العامية.

ومما يؤسف له أنه ليس بين أيدينا من الموشحات الأندلسية المنظومة بالعربية العامية الأندلسية نماذج كافية لاجراء مقارنة مفصلة دقيقة بينها وبين الطلعات الفلسطينية الزجلية المعاصرة الا أن من المؤكد أن الموشحات الأندلسية الأولى كانت بالعامية الأندلسية وأنها لم تكن الا تطويرا للون من ألوان الزجل، وكذلك كانت الطلعات الفلسطينية الزجلية قد ازدهرت في بلاد

الشام جميعها في الفترة ذاتها لكنها التزمت باللهجات العامية فلم يحاول أحد تفصيحتها وبذلك لم تثر حولها ضجة كالتي أثيرت حول الموشحات وظلت مزدهرة تتوارث من حيل الى حيل حتى الآن.

ولم تأت هذه الدراسة لتوضيح مدى التشابه والتأثير بين الموشحات الأندلسية والطلعات الزجلية الفلسطينية. بل القصد منها هو تبيان أن فن الموشحات، ولا سيما تلك التي نظمت بالعامية الأندلسية، شأنه شأن فن الطلعات الفلسطينية جاء نتيجة تطور حركة الغناء الشعبي أي الزجل، مع التأكيد على ان نظم موشحات باللغة العربية الفصحى انما هو محاولة لسكب اللغة الفصحى في القوالب الفنية التي بنيت عليها الطلعات الشعبية الزجلية. وما ذكر من أوجه شبه بين الموشحات والطلعات لا يشير الى تأثير أحد هذين الفنين في الآخر وانما يشير الى أن كلا منهما هو ثمرة عملية تطور طبيعية واحدة لفنون الزجل الشعبي المنشأ باللهجة العامية. ولا بد من ايماءة الى أن الطلعة لا تخضع لما يخضع له الموشح في بنائه من أقفال وأسماط وأبيات وخرجات اذ تكتفي الطلعة، وفاء لبساطتها وعفويتها، بأن يكون لها مطلع هو لازمتها ثم تحري أبياتها أي فقراتها الى أي حد تسمح به المناسبة وتجدد به الموهبة دون التقيد بعدد معين من الأبيات. وأخيرا لا بد من التنويه بأن الطلعات الزجلية في فلسطين بخاصة وفي بلاد الشام بعمامة لم تحر محاولات تذكر لتفصيحتها على نحو ما ندعي أنه جرى في الأندلس.

في نقد الرواية الفلسطينية: نماذج تطبيقية

د. عيسى ابو شمسية

استاذ اللغة العربية المساعد ورئيس دائرة اللغة العربية

جامعة بيرزيت.

يهدف هذا البحث الى دراسة نقد الرواية الفلسطينية المحلية في مستوييه النظري والتطبيقي. ولتحقيق ذلك عملياً كان ضرورياً تحديد اطار زمني يدرس فيه الانتاج النقدي الروائي. وقد تم تحديد ذلك الاطار الزمني - ولأغراض عملية - بفترة الانتفاضة، مع القناعة الكاملة بأن هناك نقداً روائياً قبل الفترة التي حددت لا يمكن اغفاله سواء أكان ذلك داخل الأرض المحتلة أو خارجها. ومن المعلوم أن الساحة الأدبية المحلية قد شهدت انتاجاً روائياً كبيراً في السنوات الأخيرة وكتبه نقد روائي لم يكن على المستوى المطلوب لا كما ولا نوعاً. ومع ذلك فإن دراسة هذا النتاج النقدي الروائي أمر ضروري لما في ذلك من خدمة لفن الرواية الفلسطينية واغناء لحركة النقد الروائي على حد سواء.

يقوم البحث على مقدمة وقسمين أساسيين وخاتمة. أما المقدمة فتشتمل على مجموعة ملاحظات عامة تتعلق بطبيعة العلاقة بين النقد وبين الابداع الروائي، وبأهمية تطور الوعي الروائي لدى الكاتب، وبضرورة فهم الصلات بين النقد الروائي المحلي من ناحية، والنقد الروائي العربي والعالمى من ناحية ثانية. وهناك اشارة أيضاً الى الدور الذي يضطلع به النقاد من حيث التعريف

بفن الرواية واشاعة وعي روائي ناضج لدى الكتاب والقراء، من خلال ما يقوم به هؤلاء النقاد من شرح وتفسير وتوجيه وتقويم للروائيين وللأعمال الروائية التي يبدعون .

أما القسم الأول فيدور حول دراسات نقدية تطبيقية محددة تم اختيارها بطريقة انتقائية واعية لما يمكن أن تمثله تلك النقاد من مناهج نقدية ورؤى فنية خاصة بفن الرواية. وعليه فقد اختيرت أعمال أو دراسات نقدية لمجموعة من الكتاب مثل د. ابراهيم العلم ود. الهام أبو غزاله وفايز منصور وأحمد رفيق عوض وعزت الغزاوي، وتمت دراستها وتحليلها من حيث معالجتها لعناصر البنية الروائية على مستوى الشكل والمضمون. وقد أمكن التوصل بعد تلك المعالجة الى مجموعة من الخصائص والظواهر الخاصة بالنقد الروائي المحلي، وهذه الخصائص هي التي تشكل القسم الثاني من البحث. ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: أن معظم النقد الروائي انطباعي في توجهه، وهو قليل الاعتماد على مناهج مبلورة أو محددة، وأنه في الغالب نقد تطبيقي يقف عند نص روائي واحد لا يكاد يتعداه الى دراسة الانتاج الروائي الكامل لروائي بعينه أو دراسة فنية لبعض خصائص فن الرواية الفلسطينية بشكل عام.

ثانياً: ان معظم ذلك النقد يقف عند مضامين الروايات أكثر مما يقف عند العناصر الفنية للبنية الروائية، وهي في الغالب مضامين سياسية أكثر منها اجتماعية أو غير ذلك، وذلك لخصوصية المرحلة التي نمر بها. والذي يغلب على النقد التطبيقي الروائي أنه يتناول الأعمال الروائية بالتحليل من خلال رؤية نقدية تقليدية استعراضية تكفي بالعرض والشرح أكثر من اعتمادها على التحليل والمقابلة واستخلاص الملامح الفنية وصياغتها صياغة شمولية نظرية.

ثالثاً: ومع ذلك فقد كانت هناك محاولات نقدية تطبيقية - من بين العينات المنتقاة - حاول أصحابها الاحتكام الى مناهج معينة كما فعل فايز منصور في تحليله لرواية " ليل البنفسج" لأسعد الاسعد، وفق رؤية ايديولوجية، وكما فعلت د. الهام أبو غزالة في تحليلها لحكاية ناهدة نزال " في انتظار الحلم" حين شاعت أن تحلل ذلك النص تحليلاً لغوياً يقوم على دراسة مفرداته وتشكيلها في أطر أكبر كالعبارة والجملة والفقرة والنص الجزئي والنص الكلي، كما يقوم على تحديد الهدف من كتابته وبيان سياقه العام. ولكن الملاحظ على هذه المحاولات النقدية أنها تظل أسيرة الرؤية النظرية والفكرية التي لا تحسن اختيار النص الملائم لاجراء الدراسة النقدية التطبيقية وبالتالي لا يكون النص المختار قادراً على استيعاب المنهج النقدي المزمع تطبيقه، وينتج عن ذلك بالضرورة أحكام نقدية غير مبررة ومفتعلة أحياناً.

رابعاً: وبالإضافة الى ما سبق، فقد كانت هناك محاولات نقدية جادة تحاول قراءة الاعمال الروائية التي اخضعت للدرس من خلال تحديد آليات معينة لعملية النقد يتم الانطلاق من خلالها الى النظر الى الاعمال المدروسة. وبتعبير آخر، كانت تلك المحاولات تبحث عن مفتاح مناسب يدخل بواسطته الى عالم النص الروائي، وهذا التوجه النقدي - يظل أقرب الى التحليل الفني منه الى الدرس النقدي المنهجي. وبالاجمال، فإن ما سبق يمثل بعض ملامح النقد الروائي الفلسطيني الذي تبلور في السنوات الأخيرة، والذي من المتوقع ان تزداد أبعاده غنى وعمقا وشمولية.

الانا والآخر في الأدب الفلسطيني "نماذج تطبيقية"

د. عبد الكريم أبو خشان

أستاذ اللغة العربية المساعد

جامعة بيرزيت.

الانا والآخر في الأدب الفلسطيني " هو محور لمجموعة من الدراسات التي قمت بإنجازها وبعض منها قيد البحث، وهو يعمل على تحليل نماذج مختارة للتوصل إلى استنتاجات متعلقة بتبيان خصائص الانا والآخر في الادب الفلسطيني.

يقول جبران خليل جبران في قصيدته " البلاد المحجوبة":

هو ذا الفجر فقومي ننصرف

عن ديار مالنا فيها صديق

ما عسى يرجو نباتٌ يختلف

زهره عن كل وردٍ وشقيق

وجديد القلب أنى يأتلف

مع قلوب كل ما فيها عتيق

.....

هو ذا الصبح ينادي فاسمعي

وهلمي نقتفي خطواته

قد كفانا من مساء يدعي
أن نور الصبح من آياته

هذا المقطع من قصيدة ج. خ. جبران يشير قبل شيء الى غربة الفنان في مجتمعه، وهي غربة أقل ما يقال فيها انها وجودية تنتاب كيان الانسان ككل تفكيراً وروحاً ولغة، انها تواق دائم للبحث عن الكمال. والذي ان لم يتحقق على هذه الأرض، فان روح الفنان تعانق المجهول لتصل اليه في عالم الغيب وتستحضره في الفن ليغدو معياراً دافقاً يسعى الفن لتقريبه من الواقع او الصعود بالواقع نحوه. والحقيقة أن هذه الرؤية " المثالية " هي التي ترسم حدود " الانا " الفنية، وهي في الشعر تمتاز برحابتها واتساعها لتشمل الانسان أينما وجد، وفي أي زمان يعيش، انها غنائية الذات التي تتسع لتشمل الإنسانية جمعاء.

أما عن غربة هذه الذات، فهي تتسم بانها غربة التخلص من العابر والآني والمحدودة زمانياً ومكانياً في اتجاه النظرة الشمولية، انها الغربة الخصبة - ان امكن القول - وهي تتطابق مع مقولة الفيلسوف ج. ب. سارتر بان "الفنان غريب في كل المجتمعات"، لذا فان " الانا " في هذه الحالة تكون في أقصى حالاتها اتساعاً، وليس لديها من مبرر لوجود الآخر. غير أن التعامل الحثيث مع الواقع من قبل الفنان - أيما كان موقعه يجعله يصطدم بالضرورة مع كل ما يعطل التحقيق المثالي للذات الوجودية، ومن هنا تنشأ، في الحقيقة، بذرة التآزم بين الذات الفردية وذوات الآخرين الأمر الذي يعجل بدوره في تفرس هذه الذات في معطياتها قياساً على وجود "الآخر" والتأكيد على سمات التفرد والخصوصية التي تمنح هذه الذات مبررات وجودها بل وتفوقها. ومن الضروري التنبيه الى ان " الانا " تتحول بتحول "الآخر"، فاذا كان هذا الآخر نقيضاً فردياً فانه يفرض صداماً فردياً على مستواه، اما اذا كان جمعياً أو حتى فلسفياً وجودياً، فان تكيف " الانا " بالضرورة يكون في التوازي معه، بل والعمل الحثيث على نفيه أو تحاوزه. والقضية ربما تتجاوز هذا المستوى التحليلي البسيط الى مستويات فلسفية ونفسية ليس المجال هنا لاستعراضها.

" الانا " و " الآخر " في الأدب الفلسطيني:

ربما كان الأمر يستدعي تعريف " الفلسطيني " أولاً كصفة لهذا الأدب لكي يتسنى الحديث عن هذه القضية في مستوياتها الفنية والفلسفية. ان من الملاحظ ان فلسطينية هذا الأدب لم تأت بهذا المستوى من الكثافة والتأكيد الا بعد نشوء الازمة على مستواها السياسي والاجتماعي، ذلك انه من النادر وربما كان من غير الممكن الحديث عن " أدب فلسطيني " قبل بداية الازمة في مطلع هذا القرن، وانه ربما كان من قبيل الصراع أو رد الهجوم إسراف البعض في البحث عن جذور للأدب الفلسطيني عند الكنعانيين ومن تلاهم، انه شكل من أشكال الاستحابة لمنطق " الآخر " الذي يشرع سيف " العامل التاريخي " لتأكيد وجوده في المكان. لقد أسهم وجود " الصهيوني " الى حد كبير في تأخير الهوية الفلسطينية في مستوياتها المختلفة (التاريخي، الجغرافي، الثقافي) الأمر الذي دعا الى تبني المنطق نفسه - في بعض الأحيان - لتأكيد وتعزيز وجود " الانا " .

وهذا شاعر يهودي يدعى " رؤبين " يهاجم العرب كعرق وأمة، ويذهب به هذا الهجوم

الى ذم " هاجر " زوج سيدنا ابراهيم عليهما السلام . فيرد عليه ابراهيم طوقان بقوله:-

" هاجر " امنا ولود رؤوم	لا حسود ولا عجوز عقيم
نسب لم يضع ولا فرقته	بابل أيها اللقيط اللئيم
أي " رؤبين " غط وجهك	حتى لا يرى الأنف إنه مشوؤم
يا يهودي كيف علمك	بالتوراة قل لي أم فاتك التعليم
بين اسفارها خلائق عنكم	مبتداهها ومنتهاها ذميم

بيد أن هذه الرؤية " الانا " الجمعية أو القومية لدى ابراهيم طوقان لم تحل دون رؤيته

لبذور الفساد فيها الأمر الذي أدى الى انشطارها أو مراقبتها وتعنيفها بحزم عندما اقتضت الضرورة،

فها هو ينتقد الزعامات الفلسطينية التقليدية والتي بلغت الزعامة بالجاه وسهولة الإنقياد لمحطط الأجنبي إلى حد التفريط في تراب الوطن وبيعته:-

حبذا لو يصوم منا زعيم مثل غاندي عسى يفيد صيامه

لا يصم عن طعامه، في فلسطين يموت الزعيم لولا طعامه

فليصم عن مبيعه الأرض يحفظ قطعة تستريح فيها عظامه

والنماذج عديدة في شعر ابراهيم طوقان والتي تبين تجاوزه " الانا " الفردية، ومرد ذلك

- في نظري - يعود فيما يعود الى اتساع ثقافته، وخروجه الآني من دائرة "الانا" لإعادة فحصها كلما اقتضى الأمر.

ولا بد من التأكيد على أن العلاقة التي تحكم الانا والآخر هي علاقة متطورة متفاعلة

ومتحولة، وهناك ثلاثة عوامل أساسية تحكم هذا التحول وتتفاعل معه، وهي:

(١) عامل زمني

(٢) عامل مكاني

(٣) عامل ثقافي

فعلى المستوى الأول: الزماني نجد أن كل جيل تتأثر نظرتة للآخر بحكم معطيات

زمانه، بل ان كل مرحلة من مراحل حياة الأديب تشهد تطوراً نوعياً في نظرتة للآخر.

وكنموذج على رؤية " الانا " التي شكلتها طبيعة رؤية الآخر يسكن النظر في قصيدة م.

درويش الشهيرة: " بطاقة هوية "

سجل : أنا عربي

ورقم بطاقتي خمسون ألف

وأطفالي ثمانية

وتاسعهم سيأتي بعد صيف ..

"عروبة" محمود درويش هنا لا تتنافى مع فلسطينيته، ولكنها كانت موضعاً لاستخفاف الآخر وتحقيره؛ لذلك فإن طبيعة الصدام في تلك المرحلة وفي ذلك المكان قد دفعاه الى تأكيد العوامل الفاعلة في هذه "العروبة" ككثرة النسل وملامح الوجه واللباس والحالة الاجتماعية، وكلها عناصر تعزز الشعور بانتصار الذات في حال اشهارها في وجه "الآخر" في تلك الفترة. بيد أن الشاعر نفسه عندما خرج الى العالم العربي، واستقبلته الجماهير العربية بحماس بالغ في مهرجان خطابي في بعلبك بלבنا عام ١٩٧٢، رفض هذا الشاعر أن يقرأ عليهم هذه القصيدة باعتبار أن هذه القراءة تستخف بموضوعها وتجعل من هذه "العروبة" تظاهراً عرقياً لا طائلاً من ورائه وتبطل "الرسالة" الثقافية الموجهة عبرها الى "الآخر".

أما العنصر المكاني فإنه يؤثر تأثيراً بالغاً في تشكيل العلاقة بين الانا والآخر، فمن الطبيعي أن القرب المكاني من الآخر والصدام اليومي معه، والصراع والتنازع المستمر حول هذا المكان بعينه يخلق وعياً مختلفاً لدى المبدع، الأمر الذي يحدد طبيعة هذه العلاقة، فالنظر إلى نماذج عديدة من الأدب الفلسطيني داخل حدود فلسطين وتحت وطأة الإحتلال تختلف بالضرورة عن تشكيل هذه العلاقة لدى زملاء لهم لم يعرفوا فلسطين جغرافياً وإجتماعياً، وإن هذا التلامس مع الفكرة (الوطن) تتشكل وفق مجموعة من التراكمات النوعية والكمية والتي تؤثر على إستجابة الأديب، وفي هذا المجال يمكن النظر في هذه القضية عبر عمليتين هما أقرب للسيرة الذاتية، اولهما للشاعر سميح القاسم "الى الجحيم أيها الليلك" حيث يقول:

[خفت السيدة روث من من سرعة السيارة، السرعة تلقائية مفاجئة حولت اليها عيني باحثاً عن انطباع ما على وجهها، لم أكن مزوداً بتصريح سفر من الشرطة، عملياً كنت خارجاً على القانون، وكانت السيدة روث تهربي في سيارتها لأتكلم في حلقة "أبناء سام" التي تديرها في تل أبيب. الآن في هذه اللحظة وفي مواجهة هذه الحقيقة المزوجة المتناقضة، حقيقة حاجز الشرطة وحقيقتي أنا، بل الحقيقة التي هي نحن الثلاثة، الشرطة، العربي الذي يشكل خطراً على الأمن وانت سيدة اسرائيل المرموقة. الآن، ماذا يدور في رأسك...]

والنموذج الثاني للشاعر ابراهيم نصرالله الذي يعيش في الأردن وهو بعنوان (الأمواج

البرية) ومنها:

[النصل يقترب.. يعوض في الجنب الأيمن لشلومو.. شلومو يصرخ.. جنود على أسطح المنازل.. دوران محموم.. جثة - الحركة.. ملقاة بهدوء في الشوارع وامتدادات الأزقة، والصوت يحيى من بعيد جماعيا ذهابا في الحنطة:

لقد زرعتها على التل الكبير

هنالك تلك البذرة

لقد زرعتها بين الوديان الوعرة

تلك البذرة... بغنائنا دعونا الأرض لكي تستيقظ

ودعونا الحجر ليكون أقل قساوة تحت محاربتنا

لقد زرعتها هناك

على التل الكبير..... تلك البذرة]

فحالة الحصار عند سميح القاسم ممثلة في الشرطي، والسيدة روث، والقوانين التي تحكم الفلسطيني داخل وطنه. كل هذه العوامل تحكم طبيعة الخطاب لديه، فالشاعر يجادل، يرفض، يناقش في حلقة "ابناء سام" كما أشار، ولكن في إطار التعايش الذي نراه في نهاية "الحكاية" ينفجر ويتشظى ويفقد الليلك دلالاته نظرا لاختلال التوازن بين شقي المعادلة. أما عند ابراهيم نصرالله فان نظرتة للاخر محكومة إلى حد ما بالمقولات المسبقة بالاضافة للمعطيات الواقعية في فترة الإنتفاضة فالقصيدة تضيق لديه عن آفاق التحليل والتعليل فيستعين "بالقصص" Narration ويحاول أن "يراكم" هذه الرؤية عبر تعدد الأصوات أو الشخصيات، ولكن ذلك أيضا يبقى هامشا من الظل على طبيعة " الآخر " فيلجأ إلى السيناريو السينمائي المحكوم بفتح آفاق الحديث على مجموعة من المعطيات في آن واحد، هكذا ثم يعود مرة أخرى الى القصيدة عليها تختصر الفضفاض والفراغات النفسية. كل هذه المداخل للموضوع تحيى في اطار صياغة

مميزة للعلاقة التي تحكم الانسا والآخر وذلك أثناء حالة من الحركة الدائمة والتحول وتبادل
 المواقف. ان الكتابة من خلال معطيات مستجدة للواقع هي التي فرضت على الشاعر تحول لغته
 في أكثر من محاولة لالتقاط حدود الحلم وصياغة الانا الجماعية وفق هذا الظرف التاريخي الجديد
 المسمى "الإنفاضة"، الأمر الذي حتم على الشاعر رؤية الآخر في حدوده الخارجية او محرد زيه
 العسكري فقط .

وبعد، فإنه من العسير الحديث عن هذه القضية على نحو أفقي والحفاظ في الوقت نفسه
 على وتيرة متجانسة من تتبع القضية في محورها العمودي داخل النص، لذلك فإن اختصارها لدى
 كاتب واحد أو أفراد دراسة مستفيضة تحيط بجوانب الموضوع يغدو أمرا ضروريا، الأمر الذي
 نعمل على إنجازه.

الوضع النفسي للطفل الفلسطيني
في الأراضي المحتلة

**Psychological Response of Palestinian
Children to
Environmental Stress Associated with Military
Occupation**

AHMAD M. BAKER
Associate Professor
Birzeit University

نشرت الدراسة في مجلة: (Journal of Refugee Studies (Vol. 4, No. 3, 1991)

The high levels of stress in children generated by military and political violence have become an object of study in recent times. The paper examines the psychological symptoms of Palestinian children in order to test the hypothesis that their active support for the Intifada may have some bearing on their mental health, as it is affected by the military occupation.

The data used for the study were collected nine months after the onset of the intifada. Subjects were selected from city, village, and refugee camp dwellers. Using the subjects mothers as informants, their individual environment was assessed for traumatizing events, and their psychological symptoms were noted. The children themselves were asked to express their opinion of the Intifada.

The data obtained were tested for reliability and analyzed by one-way ANOVA and Chi-square tests to determine if there was any correlation between the three sets of variables: environment, psychological status, and attitude to the Intifada. The most disturbing feature of the study is the intensity of certain psychological problems after such a relatively short period of environmental stress; however, it is hoped that the sense of self-reliance gained by their identification with the resistance, and the moral support they receive from the adult population, may help to keep the childrens' psychological problems within bounds.

In more details, the study represents the first empirical attempt to investigate the psychological well-being of Palestinian children in the Occupied Territories (West Bank) following the onset of the Intifada. Although Punamakiss' research on Palestinian



mothers and their children in the early eighties shed some light on the effects of occupation on the mental health of Palestinians, her focus was families that were subjected to environmental trauma associated with military occupation. The measures that were directed against the Palestinian families in the Punamaki studies became generalized to an entire population following the onset of the Intifada in December, 1987.

This study showed that occupation has a detrimental effect on the mental health of Palestinian children. Such results are not incongruent with other research on other populations exposed to traumatic environments (e.g., South Africa, Mozambique, Central America). Fears, psychosomatic illnesses, depression, and sleeping disturbances constitute a constellation of behaviours that are associated with being subjected to traumatic environments.

The ominous nature of these data does not lie in their results, but in their temporal frame. The data were collected nine months after the eruption of the Intifada. The presence of certain psychological problems (e.g., psychosomatic conditions, fears, depression) among the child population with such intensity at such an early stage of the Intifada is alarming. Baker (1990) found that fears and depression symptoms among Palestinian children



increased 15 - 25% one year later. Rayhida, Shaya, and Armenian (1986) found that 58% of Lebanese children suffered from psychosomatic illness four years after the Israeli invasion of Lebanon in 1982. Hence, one would expect that Palestinian children living in the occupied territories will continue to suffer the effects of the traumatic experiences they are experiencing today long after the termination of the Intifada. Recent research on victims of the holocaust suggests that traumatic events are transmitted from one generation to another.

Palestinian psychologists are concerned about the present state of mental health affairs among Palestinian children. The data point to certain indicators that are worrisome. Fighting among themselves appears to be the most prevalent conduct problems, especially in the refugee camps and cities. This problem does not appear to be related only to constricted living spaces, but also to lack of recreational opportunities and facilities available to the Palestinian child.

The severe measures of curfews and violence adopted by the Israeli military authority preclude the Palestinian child from even playing in the street. Hence, one observes a high rate of fighting and disruptive behaviour among Palestinian children living



in the occupied territories. Such problems are not reported by Palestinian mothers living in Israel despite the limited size of the sampled population. The high prevalence of sleeping disturbances (especially nightmares) reported by the mothers, coupled with the high prevalence of fears among the children (especially leaving the house), may be early signs of post-traumatic stress disorders (PTSD) among some of the children. Data gathered from clinicians show that this condition exists among highly traumatized children.



التعرف على مشاعر الطفل الفلسطيني تجاه قضيته الوطنية وطريقة تعلمها

د. خولة شخشير صبري.

أستاذ مشارك ومديرة برنامج تأهيل المعلمين أثناء الخدمة، جامعة بيرزيت.
نشرت الدراسة في المجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد (٣٨) لسنة ١٩٩٠.

كان للدور الذي لعبه الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي في الانتفاضة الشعبية التي تجتاح الأراضي المحتلة منذ عام ونيف أن سلط الأضواء على مراحل تطور ونمو ذلك الطفل المعربي والانفعالي تجاه الوطن والانتماء له. وقامت الباحثة باعداد دراسة خاصة بتطور مفهوم الوطن عند الطفل الفلسطيني وذلك لمناقشة وفحص مراحل تعلم مفهوم الوطن في فئات الأعمار الثلاثة حسب التقسيم الذي أورده العالم جان بياجيه، وللتعرف على طبيعة التفكير المعربي للطفل الفلسطيني فيما يختص بالوطن وانتمائه وعلاقته بالخارج. وتم ذلك من خلال مقابلات لعينة من الأطفال الفلسطينيين ممن يعيشون تحت الاحتلال ومعرفة آرائهم من خلال توجيه أسئلة ذات اجابة محددة ومفتوحة وتشمل الجانب المعربي والانفعالي لمفهوم الوطن. حيث أوضحت الدراسة أن معرفة الطفل الفلسطيني للبيئة المحلية تسبق معرفة الوطن، ومعرفة الوطن تسبق معرفة العالم أي خارج الوطن. كما أوضح احتبار الفروض المستخدم لتوضيح الفروق بين مفاهيم الطفل الفلسطيني حسب فئة العمر ان هناك فروقا ذات دلالة احصائية بالنسبة لمعظم الأسئلة الخاصة بالجانب المعربي والانفعالي، وان هناك فروقا في تطور مفهوم الوطن بالنسبة لفئات الأعمار وفقا لأسئلة الدراسة، كما



استنتجت الدراسة ان الوطن الفلسطيني يرتبط بالوطن العربي أكثر من العالم الخارجي، وان الطفل يتعلم مفهوم الوطن الجغرافي أولاً ثم ينتهي بمفهومه السياسي.

ولم تتضمن الدراسة المشار إليها أعلاه أية أسئلة تتعلق بمفهوم الوطن بمعناه السياسي، وبموضوع الصراع العربي الإسرائيلي على فلسطين، خشية من ان تطغى الأسئلة ذات العلاقة بالمفهوم السياسي والصراع على مفهوم الوطن بصورة عامة. من هنا كانت هناك أهمية اعداد دراسة أخرى مستقلة تخصص لغرض التعرف على مشاعر الطفل الفلسطيني تجاه قضيته الوطنية. وبصفة عامة نجد النزر اليسير من الدراسات التي تتعلق بآراء الطفل الفلسطيني ومشاعره تجاه قضيته الوطنية في مقابل اهتمام متواصل في نشأة الطفل الاسرائيلي وتنمية أفكاره وتطويرها تجاه هذه القضية، خاصة ما يتم اعداده ضمن برامج الكمبيوترات.

وعليه فقد كان هناك حاجة ماسة لمثل هذه الدراسة، التي قد تمثل جزءاً متواضعاً وخطوة أولى نحو التعرف على جوانب مختارة من تطور مشاعر الطفل الفلسطيني تجاه قضيته الوطنية، وهو الموزع بين الاحتلال والعيش في الشتات، خاصة بعدما شهدنا ما يقوم به من دور ريادي في الانتفاضة. حيث يمكن أن تساعد نتائج مثل هذه الدراسة في القاء الضوء على آراء الطفل الفلسطيني ومشاعره بهدف ارشاد المسؤولين عن تربيته وتوجيهه ابتداء من الأسرة الفلسطينية والنادي ودور العبادة وانتهاء بمراكز الثقافة ودور الأدب الفلسطيني والعربي.

وكان هدف هذه الدراسة التعرف على مشاعر الطفل الفلسطيني لقضيته الوطنية بمفهومها السياسي وطريقة تعلمها، والفروقات في المواقف حسب فئة العمر والجنس. وترجع أهمية الدراسة الى كونها أجريت على الطفل الذي يعيش تحت الاحتلال، في فترة الانتفاضة الشعبية التي تشهدها الأراضي المحتلة منذ كانون الأول عام ١٩٨٧ وحتى الان. وأوضحت البيانات التي تم جمعها، من خلال مقابلات خاصة مع عينة من تسعين طفلاً فلسطينياً من فئات العمر الثلاث، ان أغلبية الأطفال

يعتبرون فلسطين وطنهم أو بلدا محتلا، وأن الأهل وما يدور حولهم من حوادث وما يشاهدون في وسائل الاعلام هي طرائق تعرفهم وفهمهم لقضيتهم الوطنية، وأنه يعرف الفرد الاسرائيلي من حملة للسلح ومن لباسه العسكري، وأنه لا يفضل العيش مع الاسرائيليين أو الدراسة مع اطفال اسرائيليين، بسبب معاملتهم وحرهم الموجهة ضد الفلسطينيين، وبسبب اختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد.

وفيما يتعلق بفحص امكان وجود فروق ذات دلالة احصائية بين آراء الطفل الفلسطيني تجاه كل من الأسئلة الواردة في الدراسة ترجع الى فئة العمر أو الجنس، فان الدراسة قد استنتجت أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء الطفل الفلسطيني، والطفلة الفلسطينية، بناء على اختبار Chi - Square المستخدم في الدراسة. أما فيما يخص الفروق بين آراء الطفل الفلسطيني، حسب فئة العمر، فان هناك فروقا خاصة لتعلم القضية الفلسطينية، حيث نجد أن الطفل الفلسطيني من فئة العمر الأولى (١٠ : ٤-٧ سنوات) يتعلم من الأهل، في حين نجد أن أطفال الفئة الثانية (١ : ٧-١١ سنة) والثالثة (١ : ١١-١٤ سنة) يتعلمون أكثر مما يشاهدون من أحداث تدور حولهم ومن وسائل الاعلام. وكذلك بالنسبة لفكرة التعايش، حيث نجد أن النسبة تصل الى ٤٥٪ من أطفال الفئة الأولى يؤيدون فكرة التعايش في حين تقل نسبة المؤيدين كلما انتقلنا الى الفئة الثانية الى ١٠٪ والثالثة الى ٧٪، ويرجع ذلك الى نمو الوعي عند أطفال الفئة الثانية والثالثة لما يشاهدونه من أحداث ومواجهات يومية.

وبصورة عامة، نجد هناك تقاربا في مشاعر الطفل الفلسطيني تجاه قضيتهم الوطنية، بناء على الأسئلة المحددة في هذه الدراسة، مثلما هناك فروق بين فئة واخرى من فئات العمر للطفل الفلسطيني، حيث نجد أطفال الفئة الثالثة يدركون معنى الاحتلال بصورة أكبر من أطفال الفئة الأولى والثانية، وان مصدر تعلمهم للقضية الوطنية يختلف من فئة لاخرى، وان أطفال الفئة الأولى لديهم استعداد للعيش مع الاسرائيليين أو التعلم معهم أكثر من الفئة الثانية والثالثة. ولا تتعارض هذه النتائج مع

نتائج الدراسة الخاصة بتحديد تطور تعلم مفهوم الوطن عند الطفل الفلسطيني، التي أوضحت ان مفهوم الوطن ينمو ويتطور من فئة لأخرى، حيث وجد ان معرفة اسم الوطن والمدينة ومكان السكن واللغة هي المعارف الأولى التي يتعلمها الطفل، وينتقل بعدها الى معارف أكثر تقدماً، تتعلق بالجنسية والمفهوم السياسي. وكذلك يمكن ابراز توافق نتائج الدراسة بخصوص ادراك الفئة الثالثة من العمر لمعنى الاحتلال أو اختلاف مصدر معرفتهم للقضية الوطنية ورفضهم لفكرة العيش مع الاسرائيليين، مع نتائج دراسة العالم السويسري بياجيه ومساعدته ويل.

معتقدات معلمي العلوم الفلسطينيين حول التعلم والمعرفة

٥. ماهر الحشوة

استاذ مساعد ورئيس دائرة التربية وعلم النفس،

جامعة بيرزيت

هدفت هذه الدراسة الى معرفة نسب معلمي العلوم الفلسطينيين الذين يحملون معتقدات حول كل من التعلم والمعرفة شبيهة بالنظرة البنائية (Constructivism) الحديثة لكل من الموضوعين، والى استكشاف العلاقات بين بعض خصائص المعلمين وهذه المعتقدات، والى دراسة الترابط بين معتقدات المعلمين حول التعلم والمعرفة. وطورت استبانتان لمعتقدات المعلمين حول التعلم والمعرفة، كل منهما مكونة من ثلاثين عبارة، وكان معاملتا ثباتهما (٠،٧٠) و (٠،٥٣) على التوالي.

وكانت عينة الدراسة مكونة من ٩١ معلم علوم من المنطقة الوسطى من الضفة الغربية المحتلة. وتبين أن حوالي سبعة بالمائة فقط من المعلمين نظروا للتعلم بشكل بنائي على أنه عملية تغيير مفاهيم. كما أن حوالي تسعة بالمائة فقط حملوا نظرة بنائية للمعرفة العلمية، بينما حمل الربع نظرة تحريبية / استقرائية. وكان المعلمون خريجو دور المعلمين في تعليم العلوم أكثر المعلمين قربا للنظرة البنائية. وكانت معتقدات المعلمين حول التعلم والمعرفة مرتبطة ارتباطا متوسط الشدة. وفسرت الدراسة هذه النتائج وخلصت الى عدد من التوصيات.



هجرة الفلسطينيين المسيحيين من الاراضي الفلسطينية المحتلة

د. برنارد سايبلا

استاذ علم الاجتماع المشارك

جامعة بيت لحم

يعد الفلسطينيون شعباً من المهجرين المهاجرين. ففي بداية القرن دفعت الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة في الامبراطورية العثمانية الى هجرة الفلسطينيين نحو امريكا الوسطى واللاتينية وتأثرت بهذه الهجرة بشكل خاص منطقة بيت لحم وبيت جالا. وفي الثلاثينات من هذا القرن خفت الهجرة وذلك بسبب النشاط الاقتصادي المتزايد الذي شهدته فلسطين في ذلك العقد. ولكن حرب ١٩٤٨ أدت الى تهجير ما يزيد على ثلاثة أرباع المليون فلسطيني منهم ما يزيد على الخمسين الفاً من مسيحيي فلسطين. وهاجر ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٩١ ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ فلسطيني، اي ما يعادل ١٣٠٠٠ فلسطيني سنويا. وتقدر هجرة الفلسطينيين المسيحيين بضعفي النسبة المثوبة على الاقل لباقي السكان في فلسطين. وفي واقع الامر فإن الفلسطينيين المسيحيين يحظون بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي مع غياب امكانيات التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي للهجرة.

وقد اجريت ثلاثة ابحاث مختلفة على المسيحيين الفلسطينيين منذ ١٩٦٨، وأشارت هذه الابحاث الى أن ما يقرب من ١٨٠٠٠ فلسطيني مسيحي قد ترك الوطن منذ عام ١٩٦٧ طلباً للعمل أو الدراسة أو لاسباب عائلية اخرى. ان آثار هذه الهجرة تنعكس في هرم المسيحيين

حيث يزداد عدد المسنين بينهم الى أكثر من ١٠٪ من مجموعهم ، وهذه النسبة تقدر بثلاثة أضعاف نسبة المسنين على صعيد الوطن ككل. ومن بين الآثار الأخرى حقيقة أن نسبة الجنس تشير الى وجود ٨٣٣ ذكراً لكل ١٠٠٠ أنثى ما بين المسيحيين الفلسطينيين.

وأترت الهجرة على النشاط الاجتماعي وعلى تماسك المسيحيين كمجموعات دينية لها دور فعال في مجتمعنا الفلسطيني وبشكل خاص في قطاعات الخدمة العامة مثل التربية والتعليم والصحة والسياحة. إن الهجرة حسارة كبيرة للوطن وعلينا جميعا ان نجد الوسائل الكفيلة بإيقاف هذا التزيف البشري الذي يضعف مجتمعنا ويجعله يخسر المصادر البشرية الضرورية لتطوره وتقدمه.

اساليب الشباب الفلسطينيين الخاطبين لحل النزاعات مع خطيباتهم

The Use Of Different Conflict Tactics Among Arab-Palestinian Engaged Males

Dr. Muhammad Haj-Yahia
Assistat Professor of social Science
Bethlehem University

نشرت الدراسة في مجلة *Journal of Family Violence* (Vol. 8, 1993, NO. 1)

The purpose of this study was to investigate engaged males' perceptions about battered wives; about husbands who batter; and the use of different tactics to contain conflicts with fiancée's as explained by an integration of high predictors derived from three different theoretical backgrounds.

A sample of 434 Arab-Palestinian engaged males filled out an Instrument Package composed of scales to score on their sex-role; stereotype attitudes toward women; marital role expectations; witnessing and experiencing violence in the family of origin; skills for building a constructive communication; empathizing with fiancée; assertiveness skills; perceptions about battered wives and



husbands who batter: and the use of different tactics to contain conflicts with fiancée i.e. reasoning, verbal abuse, and physical violence. Furthermore subjects' tendencies to respond in socially desirable manners were measured and controlled for.

A multiple regression analysis and step-wise procedures revealed the following best models of prediction, among many other related results: 1) The different negative perceptions about battered wives were best explained by engaged males' patriarchal expectations from marriage; lack of skills for building constructive communication with fiancée; rigid sex-role stereotypes; negative and traditional attitudes towards women; and witnessing or experiencing violence in the family of origin. 2) Expressing leniency towards violent husbands was best explained by engaged males' patriarchal expectations from marriage; lack of constructive communication skills; negative attitudes towards women; and witnessing violence in the family of origin. 3) The use of reasoning to contain conflicts with fiancée was best explained by the lack of experience with violence in the family of origin; empathizing with fiancée; and positive and liberal attitudes towards women. 4) The use of verbal, emotional, and physical abuse of fiancées by their partners were best explained by experiencing violence in the

family of origin; lack of empathy skills; and negative attitudes towards women.

The limitations of the study were discussed and the need for further research and theory development attempts were explained. Furthermore, attempts were made to consider the implications of the study for social work practice and social and public policy.

هوية الفلسطينيين في إسرائيل: هل هي فلسطينية إسرائيلية؟

د. محمود معاري

أستاذ علم الاجتماع المساعد

جامعة بيرزيت

نشرت الدراسة كاملة في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٠ (ربيع ١٩٩٢)

أوضحت الدراسة تعزز البعد الفلسطيني، وتراجع البعد الإسرائيلي، في هوية الفلسطينيين في إسرائيل. ففي حين أن هذه الهوية كانت، في الأساس، "عربية - إسرائيلية" حتى حرب ١٩٦٧، إنقلبت بعد ذلك - ولا سيما بعد حرب ١٩٧٣ - فأصبحت في الأساس، فلسطينية أو "عربية فلسطينية". ولقد تعززت الهوية الفلسطينية بصورة خاصة في العقد الأخير، حين إحتقرت هذه الهوية الإنتماءات التقليدية مثل: القبلية (أو الحاملة)، والمنطقة الجغرافية، والطائفة الدينية. إن هذه الإنتماءات الضيقة التي شكلت في الماضي البعيد، والقريب أيضا، عوامل تحزئة للإنتماء الأوسع، قد انفتحت أمام تيار الهوية الفلسطينية المتحددة. ويبدو أن ظهور الحركة الإسلامية في إسرائيل، التي أكدت إنتماء العرب في إسرائيل إلى الشعب الفلسطيني، قد ساهم في الإنحياز.

وقد انعكس تعزز الهوية الوطنية بين الفلسطينيين في إسرائيل بزيادة تضامن هؤلاء مع أبناء شعبهم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الإنتفاضة، فأعلنوا بضعة أيام إضراب، ونظموا العديد من الإحتتماعات والمسيرات الشعبية تضامنا مع الإنتفاضة، وجمعوا التبرعات



والمواد الغذائية والطبية لإغاثة إخوانهم المنتفضين في الضفة والقطاع، الذين طبقت سلطات الإحتلال ضدهم العديد من ممارسات القمع والتجوع.

ويتفق المؤلف مع سامي سموحة، على أن الفلسطينيين في إسرائيل أصبحوا، في الفترة الأخيرة، أكثر تسيسا من حيث تصعيدهم للنضال ومن حيث بروز الفتوية السياسية أو التجزؤ الفتوي. وقد برزت بوادر التصعيد في النضال منذ أواخر السبعينات. ففي تلك الفترة تركز النضال ضد مصادرة الأراضي، ثم تكثف من أجل توسيع مسطحات القرى العربية، وإدخال هذه القرى ضمن مناطق التطوير، وفرز مناطق صناعية وإقامة البنية التحتية الملائمة للتصنيع، وتشجيع التعليم، وخصوصا التعليم المهني. في الثمانينات، بدأ العرب يجهرون باعتراضهم على تعريف إسرائيل كدولة يهودية، ويطالبون بحقهم في المساواة التامة مع الأكثرية اليهودية في تلك الدولة.

وبالنسبة إلى الفتوية أو التجزؤ فمن الواضح أن التعددية السياسية قد تعمقت لدى الجماهير العربية في إسرائيل. وتنعكس هذه التعددية بوجود تيارات وتنظيمات سياسية مختلفة، تتراوح توجهاتها بين قبول الأمر الواقع وبين رفضه. ويمثل الأعضاء العرب في الأحزاب الصهيونية القابلين بالأمر الواقع، بينما تمثل حركة " أبناء البلد " والحركة الإسلامية الراضين له. وهناك تنظيمات أخرى عديدة تتوسط بين هذين الإتجاهين، مثل: لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية، والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة. والقائمة التقدمية للسلام، والحزب الديمقراطي العربي. من ناحية أخرى فإن المؤلف لا يتفق مع رأي سموحة القائل أن العرب يتجهون نحو " الأسرة " التي تنعكس بحسب رأي الآخر بمعرفة اللغة العبرية والاختلاط باليهود والتأثر بالقيم ووسائل الإعلام الإسرائيلية. يشك المؤلف بصدق هذه المؤشرات: فهي لا تقيس حسب رأيه، هوية إسرائيل بل تقيس شيئا آخر يمكن تسميته " التأثير الثقافي " ومن الواضح ان المرء قد يتأثر بثقافة معينة، من دون ان يشعر بالإنتماء إليها او إلى أهلها.

ويحتتم المؤلف دراسته بالتشديد على أن هنالك عوامل موضوعية تعوق، وربما تمنع، عملية الأسرلة في الفترة الأخيرة. وأهم هذه العوامل استمرار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وتعريف إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية وما يرافقه بالضرورة من تمييز قومي ضد المواطنين العرب. إن استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود في إسرائيل يستوعب مصادرة اراضٍ عربية، وفصل عمال عرب من أماكن عملهم، وتقليص ميزانيات السلطات المحلية العربية.

والقائمة طويلة، صحيح إن هذه العوامل لم تمنع تيار الأسرلة بين المواطنين العرب في العقدين الأولين لقيام إسرائيل. ويعود ذلك إلى أن العرب في تلك المرحلة قد تقبلوا الواقع السياسي الجديد كما هو، لأنهم كانوا أقلية محبطة، وضعيفة، ومن دون قيادة، ومفرقا بعضها عن بعض، ومقطوعة عن العالم العربي والعالم الخارجي. في المرحلة الأخيرة، اختلف تماما وضع العرب في إسرائيل؛ فتوحدوا وتعلموا وتنظموا وأصبحت لهم قيادة، وانفتحوا على شعبهم وأمتهم والعالم. وأخذوا يتضامنون معنويا وماديا مع شعبهم الفلسطيني، ويعترضون علنا على طابع الدولة اليهودي - الصهيوني. ويبدو أن هذا الوضع الجديد يشكل أرضية خصبة ل"الفلستنة" لال "الأسرلة".

المسح الميداني والبحث لمشروع القرى الفلسطينية المدمرة ونتائجه

الدكتور كمال عبد الفتاح

استاذ الجغرافيا المشارك

والدكتور شريف كناعنة

استاذ علم الإنسان المشارك، جامعة بيرزيت.

نشرت الدراسة كاملة وبمشاركة باحثين آخرين وعمل على تحريرها الدكتور وليد الحالدي ضمن

مجلدين عن مركز الدراسات الفلسطينية بواشنطن بعنوان **All That Remain**

هدف هذا البحث لتوثيق القرى الفلسطينية التي قام الصهاينة بتدميرها خلال وفي أعقاب حرب ١٩٤٨. وقد بدأت فكرة البحث عام ١٩٨٠. وعندما توفرت الامكانيات المادية للقيام بهذا البحث من خلال مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن، قام مركز أبحاث جامعة بيرزيت بتخطيط وتنفيذ العمل الميداني والذي استمر بين عامي ١٩٨٥-١٩٨٧ ورافقه كذلك أعمال وأبحاث مكتبية مساندة جرت كلها في مركز أبحاث جامعة بيرزيت. وتم ارسال النتائج الى مركز الدراسات الفلسطينية في واشنطن الذي وظف طاقما للقيام بأبحاث مكتبية اضافية. وتم انتهاء كل الأعمال المكتبية في البحث عام ١٩٩٠. واعد الكتاب ونشر عام ١٩٩٢ في سلسلة منشورات مركز الأبحاث الفلسطينية في واشنطن.

ولقد سعى طاقم البحث الميداني والمكتبي والمحرون لأن يكون هذا العمل عملا علميا دقيقا صادقا ليس فيه أي ثغرة أو هفوة، فحساسية الموضوع من الناحية السياسية لا تسمح بالوقوع



في أي خطأ أو لبس. وكذلك فإن الباحثين وكل العاملين في هذا البحث سعوا أن يقدموا كل قرية من هذه القرى المدمرة بصورة تنقل الى أذهان القراء عنها معلومات جغرافية وتاريخية واقتصادية واجتماعية مختصرة لكنها موثقة وصادقة تعكس ما كانت عليه القرية قبل الكارثة والتدمير، والشكل الذي يظهر به موقعها في وقت اجراء البحث الميداني ١٩٨٥-١٩٨٧. وهدف العاملون في هذا البحث إلى اظهار مدى الكارثة التي تعرضت لها أكثر من نصف المواقع المأهولة في فلسطين في أعقاب حرب ١٩٤٨. قد تم في اطار هذا البحث ومنذ البداية وقبل بدء العمل الميداني اجمال الدراسات السابقة ووضع قائمة دقيقة جدا باسماء "٤١٨" اربعمائة وثمانية عشرة قرية تم تدميرها وكلها في الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٤٨. وقد قام مركز أبحاث جامعة بيرزيت بتشكيل الطواقم الميدانية وتمت الاستعانة كذلك بمركز الجليل للأبحاث والدراسات الاجتماعية في الناصرة من اجل القيام بالاعمال الميدانية التي صُعب على مركز طواقم أبحاث جامعة بيرزيت القيام بها. وفي هذا المضمار فإنه قد تمت زيارة وتصوير "٤٠٥" اربعمائة وخمس قرى. وتعذر لاسباب القاهرة الوصول الى مواقع "١٣" ثلاث عشرة قرية.

وشكل العمل الميداني العنصر الأكثر اهمية في هذا البحث وقد كان كذلك العنصر الأكثر صعوبة. فتوثيق هذه القرى الأربعمائة والثمانية عشرة "٤١٨" بعد مرور أكثر من خمسة وثلاثين عاما "٣٥" كان عملاً شاقاً، علماً انه تمت الاستعانة بسكان من كل واحدة من هذه القرى ممن كانوا في سن تسمح لهم بمعرفة واستيعاب الوضع الذي كانت عليه قراهم... وكذلك نقل هذه المعرفة بصورة مقبولة للباحثين الميدانيين. كما ان البحث الميداني كان قد تم في فترة زمنية كان لا زال ممكناً فيها زيارة مواقع هذه القرى بالرغم من الصعوبات والمشكلات ولو تأخر ذلك لكانت الصعوبات قد منعت زيارة عدد اكبر من الثلاثة عشر "١٣" موقعا التي لم يكن ممكناً زيارتها. بالرغم من الاستعانة بالخرائط المفصلة ذات مقاييس الرسم الكبيرة فان التعرف على الموقع الحقيقي على الطبيعة للكثير من القرى كان صعبا سيما تلك القرى في الأماكن السهلية كسهل الحولة وغور بيسان والسهول الساحلية. فان طبيعة التضاريس المنبسطة المتشابهة ونقل



المعالم الطبوغرافية وطبيعة الأعمال التي تمت فوق مواقع هذه القرى كل ذلك أدى الى طمس معالم هذه المواقع.

وعلى كل الأحوال وبالرغم من كل المصاعب الميدانية والادارية وصعوبات العمل الجماعي فانه تم انجاز كل الأعمال الميدانية وكذلك الأعمال المكتبية بصورة ممتازة. وكانت النتيجة هي الكتاب الضخم من مجلدين والذي صدر بالانجليزية كما أسلفنا ونأمل ان يتم اصداره باللغة العربية عن "مركز أبحاث جامعة بيرزيت" مستقبلا.

ترسيم حدود فلسطين ١٩١٥ - ١٩٢٣

The Zionists and the Process of Defining the Borders of Palestine, 1915 - 1923

By Dr. Muhsin Yusuf
Assistant Professor of History
Birzeit University

Journal of South Asian and Middel Eastern Studies (Fall, 1991) نشرت هذه الدراسة في مجلة

Palestine in the modern period was not politically a defined entity until 1916. As a result of the First World war and the defeat of the Ottoman Empire greater Syria was divided to many political entities, one of which was Palestine. Palestine was detached from Syria by the victorious European powers: Great Britain, France, Russia, and their ally the Zionist movement. At first the three European countries agreed in their Sykes Picot Agreement to establish an international rule in Palestine which was defined as the area which lies west of the Jordan river and extends from Safad and Tiberias in the north and Bethlehem in the south. However the British occupation of Palestine and greater Syria, the breaking down of Russian state, and the alliance between Britain and The Zionists, forced a change in the political future and



borders of Palestine. The Zionists demanded that their " National Home " should include all the area west of the Hijaz railway which extended from Damascus to Amman to Maan and from Sidon in the north to Rafah and Aqaba in the south.

The different factors which in the end determined the final borders of northern Palestine were: The excessive demands and the great pressure that the Zionists used, the British desire to expand their sphere of influence at the expense of the French who ruled over Syria and Lebanon, and the French insistence on the Sykes - Picot line. The " magic " formula which was suggested by Britain and finally accepted by France was the Historic and religious idea " from Dan to Beersheba " so the border in this area was extended from Ras al - Naqura to metulla. In the case of the eastern border, Britain " honored " its Sykes - Picot Agreement which implicitly contained the McMahon pledge for establishing an independent Arab state. Therefore the Jordan river was made the border and an Arab state was established to the east of the river. In the south, the British strategic interests coincided with the Zionists, therefore, the Negev area down to the Red Sea was annexed to the Jewish National Home.

The Zionists were heavily involved in the process of fixing the borders. They were always briefed, informed, consulted, and used by Britain. Thanks to their cause and pressure the borders of Palestine of the Sykes - Picot Agreement was expanded greatly at the expense of other Arab areas, especially to the south and north. On the other hand, the Arabs and especially the Palestinians, as usual, were not involved and their opinion was totally ignored, as if they did not make up 90 percent of the total population of the country. The only Arab who was involved in one way or the other, was Emir Abdallah who was asked to give legitimacy to the annexation of the Negev to Palestine.

IN 1923 the international community recognized the final borders of Palestine, but because these borders were not identical to what the Zionists perceived to be Eretz Israel and because they fell short of the Zionist expectations, the Zionists claimed that "original" Palestine which was promised to them covered a vast area. That area, they say, was limited by the French, Arabs, and British in 1920 - 1922 to mandatorey Palestine. It was limited once again in 1947, but this time by the United Nations, to what became known as Israel. This claim is not based on historical facts because Palestine which was promised to them by the British government in 1917 was the Palestine which was mentioned in the Sykes - Picot



Agreement of 1916. For Palestinians and Arabs, the Zionists always gave new expansionist meanings to the concept " Jewish National Home ". The Balfour Declaration spoke about developing some kind of Jewish entity in part of Palestine which was mentioned in the Sykes - picot Agreement. As a result of the Zionist and British efforts, greater Palestine (Mandatory Palestine) was created. By the 1930s the Zionists spoke about establishing a Jewish state in a small part of Palestine.

In 1947 the United Nations demanded the establishment of a Jewish state in more than half of the country. One year later the Jewish state was established in almost 80 percent of the country, to expand again and in 1967, 1978, and 1982. The Israeli negative reaction to the Palestinian Intifada and Arab peace efforts indicate that the Zionists are still committed to the borders that they proposed in 1919, or to what the term Eretz Israel may mean.

طرق صيانة واصلاح وتقوية المنشآت الجديدة والقديمة

د. عباس عبد الحق

استاذ الهندسة المدنية المساعد

جامعة بيرزيت

تم تقديم هذه الدراسة في المؤتمر العربي الثالث للهندسة الانشائية المنعقد بجامعة الامارات العربية المتحدة في سنة ١٩٨٩.

يعتبر القرن العشرون عصر الباطون والخرسانة المسلحة، بسبب الانتشار الواسع لاقامة المنشآت بها. وقد حلت مادة الباطون والخرسانة المسلحة محل العديد من مواد البناء وفي مجالات وبيئات مختلفة، ويرر ذلك باسباب اقتصادية وبيئية وتكنولوجية متعددة. واعتبر الباطون عند بدء استعماله مادة ثابتة ومقاومة لعوامل التعرية والتأثيرات البيئية. ولكن تبين عند الانتشار الواسع لهذه المادة. وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية، (وتعدد أنواع الاسمنت والركام المستعمل، وزيادة الاجهادات وتلوث الجو بالغازات الناتجة عن الصناعة وعادم السيارات وغيرها ان الباطون يتأثر كغيره من المواد وبدرجات متفاوتة بهذه المؤثرات وعليه لا بد من مراعاة ذلك ابتداء من وضع التصميم، حتى الاشغال. وذلك عن طريق الصيانة والترميم.

ودخل الباطون كمادة بناء الى مختلف ارجاء الوطن العربي مع امتداد نفوذ الدول الصناعية وسيطرتها على مقومات الوطن ولا سيما من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية. وانتشر استعماله، دون ذلك للمعطيات العلمية المتعلقة بخواص هذه المادة، وتبعاً لذلك ارتكبت العديد من الاخطاء، أدت ولا زالت تؤدي الى تلف وخراب مباني المنشآت من الباطون والخرسانة

المسلحة. اضافة الى ذلك، فان استعمال الباطون في العديد من الدول العربية يخضع لمواصفات أجنبية، قد لا تنطبق كلها على الظروف المحلية من حيث المواد وعوامل البيئة المؤثرة - كما ان العديد من المنشآت قد تم تنفيذها بواسطة شركات أجنبية، تنقطع صلتها بالمنشآت بعد انجازها، ولا يوجد ما يسمح بمراقبة وضع هذه الابنية وصيانتها بعد ذلك، نتيجة لعدم وجود الكوادر المدربة، الكافية لاداء ذلك مما قد يحمل في طياته نشوء مشاكل عديدة في هذه المنشآت الكثيرة خلال العقدين القادمين.

وتحدث الاضرار في الابنية نتيجة لعوامل كيميائية أو بيولوجية أو ميكانيكية، وتنحصر الاضرار البيولوجية في مادة الخشب بشكل رئيسي، اما المعادن (Minerals) والفلزات فانها تتعرض لتفاعلات كيميائية تغير من تركيبها وتؤثر بالتالي على صلاحيتها. أما الاضرار الميكانيكية فتحصل نتيجة لهبوط الاساسات او تأثير الزلازل والرياح والانفجارات. كما ان هناك تأثيراً خطيراً على المنشآت بكافة أنواعها وهو تأثير الحرائق والتي تؤدي الى تغيرات كيميائية وميكانيكية في آن واحد وفي فترة قصيرة وكثيرا ما يترافق مع الحرائق انفجارات بدرجات متفاوتة من الشدة تؤثر على سلامة الابنية والمنشآت.

كل هذه العوامل وغيرها تتطلب من المهندسين العرب الاهتمام بهذا الموضوع وتطوير وسائل الصيانة بما يناسب الظروف المحلية والبيئية حفاظا على هذه الثروة القومية ومسيرة التطور التكنولوجي في وطننا الكبير. وهو ما هدفت اليه هذه الدراسة.

دور التخطيط الحضري في التنمية الوطنية للعالم العربي

د. شادي الغضبان

استاذ الهندسة المدنية المساعد

جامعة بيرزيت

أعدت هذه الدراسة كجزء من مشروع التعاون بين دول البحر المتوسط (ميركوي) القاهرة .

تعيش الدول العربية في الفترة الراهنة مرحلة انتقالية تتسم بتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عميقة ومتعددة الاتجاهات على الصعيدين المحلي والدولي. وبدأت معالم هذه المرحلة بالظهور تدريجياً بعد ان استطاعت هذه الدول أن تنفض عن نفسها غبار الاستعمار والتخلف وسارت على طريق التطور المستقل، معتمدة في ذلك على مصادرها الطبيعية الذاتية وطاقاتها البشرية الهائلة وحضارتها العريقة الممتدة بحدورها الى أعماق التاريخ البشري. وكان من أبرز هذه التحولات وأكثرها تعقيداً الاتجاه المتزايد نحو التصنيع والانتقال من الحياة البدوية والريفية الى الحياة الحضرية والقضاء على الجهل والتخلف في مرافق الحياة كافة. وساعد على تحقيق هذه التوجهات عوامل عديدة من أهمها الموقع الاستراتيجي الهام للوطن العربي اقتصادياً وتاريخياً واكتشاف الثروات الباطنية الهائلة وفي مقدمتها البترول بمشتقاته المختلفة، وكذلك الانفتاح العلمي والثقافي على الدول الغربية والشرقية النامية منها والمتقدمة.

ونتيجة لهذا النمو السريع والمفاجئ، فإن دول المنطقة العربية اخذت تواجه العديد من المشاكل التي تتطلب اتخاذ سياسات اجتماعية وعمرانية وثقافية واقتصادية فعالة لمواجهة وتيرة النمو السريع في التحضر، وما يتطلبه ذلك من تغيرات جذرية في حقول التعليم والصحة والترفيه



والخدمات الادارية والتطور في وسائل الاتصال الجماهيري والمواصلات. وحتى تحقق هذه السياسات الغرض المرجو منها لا بد وان تتم وفق تخطيط قومي شامل يحافظ على هوية المجتمع العربي وكيانه واصالته وعراقته ويضفي عليه طابعا مميزا في مواجهة تحديات التوسع والنمو الحضري على نطاق قومي شامل.

وعليه كان الهدف من هذا البحث هو القاء الضوء على مجموعة المشاكل التي واكبت عملية التخطيط الحضري في الدول العربية خلال المرحلة الراهنة وتوضيح ابعاد النمو الحضري واهدافه في التنمية القومية الشاملة، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(١) حدود الاقليم والوظيفة المناطة به قوميا: ادارية، أو صناعية أو زراعية أو سياحية. وتغطي مساحة محافظة او أكثر من رقعة البلاد الجغرافية.

(٢) الظروف المناخية التي تلعب دورا هاما في تحديد وايضاح الظروف الحيوية والصناعية والزراعية ومصادر الطاقة والخامات والمواصلات واماكن الترويح والعلاج والمناطق المناسبة لاقامة الحواضر السكنية.

(٣) الثروات الطبيعية: خصائصها وكمياتها والجدوى الاقتصادية من استثمارها واهميتها للاقتصاد الوطني.

(٤) مصادر الطاقة والاسلوب المناسب لاستثمارها حسب احتياجات الاقليم والدولة وتأثيرها على مختلف النشاطات المتوقعة في الاقليم.

(٥) الصناعة: التوجهات المناسبة لتطويرها مع تحديد عدد وحجم المرافق الصناعية الضرورية وقدرتها ومساحتها وحجم اليد العاملة اللازمة لتشغيلها.

(٦) الزراعة: باعتبارها مرفقا حيويا هاما في الاقتصاد الوطني لمعظم الدول العربية. ويستوجب ذلك تحديد الرقعة الضرورية للزراعة وحجم الانتاج الزراعي المطلوب وطبيعة الارض الزراعية وحجم اليد العاملة ودراسة الثروة الحيوانية والنباتية والمائية وامكانات مكنته الزراعة ومدى تلبيتها لاحتياجات الاقليم أولا والبلاد ثانيا والتصدير ثالثا.

(٧) الثروة الحرجية: الحفاظ عليها وزيادة مساحاتها واستثمارها لما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني والسكان.

(٨) المواصلات: بانواعها البرية والبحرية والجوية وتحديد الاسلوب السليم لاستثمارها بما يخدم مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعامه في الاقليم، وكذلك طريقة ارتباطها بشبكة المواصلات القومية.

(٩) السياحة المحلية والدولية: البنائيع والشواطئ، والمنتجعات الجبلية والساحلية والنهرية والاماكن الاثرية واعجازات الطبيعة. وهي أماكن هامة للترويج عن السكان المحليين والضيوف الزائرين وتقديم الخدمات السياحية والعلاجية لهم. وتشمل التوقعات تطوير هذا المرفق الهام في العالم العربي وتحديد اعداد المباني اللازمة وسعتها وفترة استخدامها (موسميا او على مدار السنة) وعدد الايدي العاملة الضرورية لتوفير الخدمات. ورغم كثرة المناطق السياحية وخصوصا الاماكن الاثرية العريقة في ربوع العالم العربي فان نسبة السياح قليلة جدا بالمقارنة مع نفس النسبة في بلاد اوروبا.

(١٠) الاستفادة الكاملة من احتياطي المياه: دراسة كميات المياه الباطنية والسطحية وتحديد نوعيتها ومن ثم الاسلوب الامثل لاستثمارها للتصنيع أو للاستعمالات المنزلية أو توليد الطاقة الري والمواصلات او للترويج وربما تربية الاسماك.

(١١) السكان والحواضر السكنية: تعتمد حركة السكان وهجرتهم وكذلك اقرار الحواضر السكنية على تطور العوامل المشكله للاقليم. فكلما ارتفعت كفاءة التخطيط الاقتصادي والثقافي والاداري كلما كان بالامكان السيطرة على هجرة السكان وكبح جماح النمو الحضري من خلال تطوير شبكة الحواضر السكنية وتخفيف حدة المشاكل التي تؤثر على أوضاعها ولا سيما مشكلة الهجرة من الريف وما يتبعها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية.

تكييف مناهج المواصلات الملائمة للدول النامية: حالة الضفة الغربية

**The Adaptation of Appropriate Transportation Planning
Methodologies for Developing Countries :
The Case of the West Bank**

Dr. Sameer A. Abu - Eisheh
Dean of College of Engineering
An-Najah National University

The output of the transportation planning process supplies the transportation related decision - makers with a valuable tool that would assist them in evaluating and comparing the impacts of proposed transportation plans and scenarios, which aim at facilitating development and / or avoiding or mitigating the adverse affects of future traffic. In general, transportation planners and engineers in developing countries use sophisticated procedures practiced in the more advanced countries, which utilize complex modeling techniques. The application of these methodologies is considered to be expensive, as they demand detailed and comprehensive data, specialized and trained personnel and computer expertise. The results of the application of these methodologies "as is" are not encouraging, due to the different

social, economical, political and institutional settings, and due to various limitations, in developing countries.

The paper presents first, the need for appropriate transportation planning methodologies especially oriented towards use and application in the developing countries. Then the tasks of the urban transportation planning process are briefly presented. This is followed by a brief discussion of the currently practiced travel demand analysis methodologies in the more advanced countries and their appropriateness for use in the developing countries. Next, the suggested methodological approach for urban transportation planning in developing countries is identified. This is followed by a demonstration of the features and capabilities of the developed modeling package, through the presentation of a simple, but real world example.

The methodology was structured through a PC - based modeling package which consists of three modules in order to construct the origin - destination trip matrix from traffic counts, predict the networks traffic flow pattern using the all - or - nothing or equilibrium techniques, and forecast future travel demand through a calibrated gravity model, and find the associated flow pattern. This package offers a valuable tool that can be used as a basis to



allocate scarce financial resources to transportation - related projects and plans in the developing countries.

Directions for future work in the field include checking the applicability and transferability of the methodology to other developing countries and add mode choice to the modeling package. Work is now in progress to prepare a proper manual in order to facilitate the use of the package. Several features are now being considered for addition including a simplified network building procedure utilizing graphical input procedures and incorporating intersection traffic analysis procedures.

بعض مشاكل الثقافة الحاسوبية في الدول النامية: حالة الضفة الغربية

**Some Problems of Computer Literacy in Developing Nations:
The Case of the West Bank**

Dr. Adnan H. Yahya
Assistant Professor of Engineering
Birzeit University

Dr. Abdallah D. Abdallah
Assistant Professor of Engineering
Birzeit University

The eighties witnessed the introduction of computers to many aspects of life in developing nations. The use of computers became a life reality in modern societies and is increasing steadily. No matter how computerization is accomplished or how efficient information technology is utilized, the introduction of computers generated many new jobs and added new specifications to previously existing ones. Computer skills are now a prerequisite for many employment opportunities.

Computers also became an important marketing tool for many products and services. The usage of computers in these services or the inclusion of computer components in some appliances is presented as an indicator of high quality, a matter that points to the importance people give to computer technology. It's worth



mentioning that the majority of the people in developing nations are under the age of 25 years and will very likely spend most of their lives in the era of extensive computer utilization in their societies.

Now developing countries rely heavily on western expertise for both hardware and software. Such dependence can have bad consequences to the economy and cultural identity of the developing nations. Computerization is an irreversible process and it is very costly to backtrack after adopting it. Another point to be mentioned here is that the relative cost of computerization, including consulting, hardware, software, and maintenance for the poor developing countries with limited resources and low per capita income levels is very high.

The above discussion points to the importance of computer literacy. There is an urgent need for a minimal level of education about computers, their capabilities, their important role in modern societies and the problems of adopting information technology in a developing country. The computer literacy in the West Bank raises many problems; Among them are the following:

-The large portion of high school graduates with no computer literacy in the freshman class forces universities to offer low level

computer science courses on the expense of developing more advanced courses in the field. This becomes important when we take into account that most universities in the West Bank offer only one computer course. Nonuniformity in computer literacy among university graduates causes some problems for the employers who have to make up for the poor preparation in the computer field of the new employees.

-The nonuniformity in teacher preparation and training in information technology leads to poor attitudes towards computers and their use for instruction.

Finally, this paper reported the following suggestions and recommendations that can improve the situation and help develop a more uniform computer literacy in the West Bank. Many of these suggestions apply to developing nations in general.

1. National computer committees must be established to draw plans for promoting and developing computer literacy, set up priorities, determine the needs and supervise the introduction of computer technology into society.
2. The production of local software must be supported and encouraged as well as the legislation of copyright protection laws to protect investments in software development and encourage more people to enter the market.



3. There must be a tight cooperation between schools and universities to draw integrated programs in computer science.
4. Measures to assure efficient use of available computer resources must be adopted.
5. Attention must be paid to developing computer literacy programs in areas lagging in this respect and assure a more equitable distribution of computer resources between the different parts of the country.
6. Public media (radio, TV and newspapers) must be used to propagate computer - related activities. However special attention must be paid to the accuracy of the reported material to avoid creating false impressions about computers and their capabilities.
7. A program of arabization must be initiated in order to make the basic literature in the computer field available at reasonable prices in the local language. In this context a cooperative effort must be made in the Arabic - speaking countries to reduce the cost and avoid duplication of effort.

طرق تمويل الاسكان المدعوم في الاراضي الفلسطينية المحتلة

د. نضال صبري

استاذ المحاسبة المشارك

جامعة بيرزيت

نشرت الدراسة كاملة في مجلة دراسات فلسطينية (العدد ٢٦ ربيع، ١٩٩١)

تبرز اهمية قطاع الاسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) باعتباره مقياساً يعكس تطور الوضعين السياسي والاقتصادي، علاوة على اهميته الاقتصادية. اذ انه يمثل القطاع الثاني من حيث الاهمية بعد القطاع الزراعي، ويستوعب ١٠٪ تقريباً من الايدي العاملة في الاراضي المحتلة اضافة الى اهميته الاجتماعية من حيث توفير الجو الانساني اللائم لتنشئة العائلة العربية الفلسطينية في اوضاع طبيعية تحفظ كرامتها. وبعد القطاع الاسكاني اكثر القطاعات تأثراً وعرضة لاجراءات الاحتلال التعسفية، بدءاً بالحد من نشاطه او تجميده، واعاقه منح التراخيص الخاصة للبناء، او تنفيذ البنية التحتية المطلوبة لتطوير مشاريع الاسكان، وقصرها على خدمة المستعمرات في الدرجة الاولى، وانتهاء بالتدمير المتعمد للوحدات السكنية كعقوبة امنية فردية او جماعية وتضاعف هذا الاجراء عدة مرات منذ الانتفاضة.

وبصورة عامة، فانه يمكن تلخيص خصائص قطاع الاسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة

على النحو التالي:

- عدم تلاؤم الوحدات السكنية المضافة سنوياً مع النمو السكاني.

- عدم وجود اية مؤسسات متخصصة لتقديم الوحدات السكنية الى محدودى الدخل.

- الانخفاض المستمر للوحدات السكنية المتوفرة، لتقادم بعضها وعدم صلاحيتها

- اكتظاظ الوحدة السكنية من حيث عدد الافراد.

- نقص التسهيلات والمنافع في العديد من الوحدات السكنية

- عدم وجود اي نوع من التخطيط الاسكاني محليا او على مستوى الاراضي المحتلة

- خصوصية جانب العرض والطلب: اذ يتكون جانب العرض، من قطاع الاسكان في الاراضي

الفلسطينية المحتلة، من مساهمة القطاع الخاص التي تصل الى ما يزيد على ٩٧٪ ومن مساهمة محدودة

من كل من القطاع التعاوني والقطاع العام، وذلك في مقابل طلب متزايد من قبل الأسر الشابة

المتزوجة حديثا والاسر التي ترغب في تحسين سكنها بسبب زيادة عدد افرادها، او بسبب استهلاك

الوحدات المتقادمة، او المهدومة. ويصل الطلب على الاسكان الى ضعف العرض الممكن توفيره

بالمبادرات الذاتية والمحلية. ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين: الاول يتعلق بالتمويل المالي، والثاني

يتعلق بسياسات الاحتلال وبعض النواحي القانونية والاجرائية ومشكلة الاراضي، الا ان المساهمة في

حل العامل الاول تعطي قطاع الاسكان دفعة قوية، على الرغم من عدم الغائها المشكلات الاخرى.

تهدف هذه الدراسة، بصورة عامة، الى مناقشة طرق تمويل الاسكان المدعوم في الاراضي

الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال الاجابة عن الاسئلة التالية:

١- ما هي طرق التمويل المستخدمة حاليا، والتي استخدمت حتى الآن، في عملية بناء وحدات

السكن في الاراضي الفلسطينية المحتلة؟ وما هي نسبة مساهمة كل منها؟.

٢- ما هي المشكلات والعيوب التي رافقت طرق التمويل المستخدمة؟ وما هي فرص امكان

تطويرها وتحسينها؟.

٣- ما هي طرق التمويل الاخرى الممكن استخدامها في تمويل ودعم قطاع الاسكان في الاراضي

الفلسطينية المحتلة، مع الاخذ في الاعتبار الاوضاع الحالية؟ وما هي فرص ديمومة مثل هذه الطرق

وامكان استمراريتها وتمويلها ذاتيا؟.

٤- ما هي المشكلات المالية التي اعترضت، والتي يمكن ان تعيق طرق التمويل المقترحة لدعم قطاع الاسكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة؟.

٥- ما هي المشكلات التنفيذية والآلية الاخرى التي يمكن ان تعترض عملية تمويل قطاع الاسكان ودعمه؟.

وعرضت هذه الدراسة طرق التمويل الحالية والمشكلات التي رافقتها، والتي تمثلت أساسا في عدم اكتمال بناء أغلبية الوحدات السكنية التي تم دعمها من خلال قروض بنك الاسكان والبنك التعاوني، إما بسبب عدم القدرة المالية، وإما بسبب عدم اكتمال البنية التحتية لجمعيات الاسكان التعاونية، إضافة الى قصور التمويل الذاتي في تأمين الحد الأدنى للوحدات السكنية المطلوبة لمقابلة الزيادة الطبيعية في عدد السكان، أو في الأسر المكونة حديثاً. وبناء عليه، تم عرض طرق التمويل الأخرى الممكنة، والتي شملت كلا من امكان انشاء مشاريع مقترحة تضم بنكا تعاونيا وجمعية تعاونية تزويدية، مع امكان استخدام المؤسسات العامة القائمة، مثل: شركات الاسكان الخاصة، والجمعيات الخيرية، ومؤسسة الأوقاف، والمؤسسات المالية، والمحالس البلدية والقروية. ويمكن استخدام هذه الطرق مجتمعة، بطريقة أو بأخرى، على أن توجه كل مؤسسة الى قطاع معين. ومثال لذلك: تخصيص بنك الاسكان المقترح لدعم جمعيات الاسكان التعاونية، والجمعيات الخيرية لدعم اسكان ذوي الدخل المحدود جدا. ويجب التشديد على فكرة استمرارية عمل هذه المشاريع، وذلك بتدوير عملية منح القروض وتحصيلها لغرض منحها لمستفيدين جدد.

وأخيرا يمكن تلخيص أوضاع تمويل قطاع الاسكان الملائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

على النحو التالي:

- أن يكون الدعم المالي في شكل قروض مسددة، وذلك لضمان توفير مصدر دائم لدعم قطاع الاسكان باعادة القروض. رأس مال المشاريع المقترحة لدعم الاسكان.

- أن تكون الفائدة على القروض في حدها الأدنى، مع ضمان الحصول على مقابل المصروفات الادارية والعامة والقروض المدومة، الأمر الذي يستبعد امكان دعم الاسكان من خلال مؤسسات

تمول من رأس مال خاص وقروض خاصة، لأنها تتطلب عوائد ترفع سعر الفائدة الى المستوى التجاري.

- ان تتعدد طرق التمويل المستخدمة بحيث تخص كل طريقة قطاعا أو فئة معينة أو أكثر، على أن تنضوي جميعها تحت مظلة واحدة، ولتكن مجلسا يسمى مجلس الاسكان العالي، يتولى الاشراف والتنسيق القطري على عمليات التمويل والمتابعة، ودعم قطاع الاسكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- أن يمنح القرض بالتدريج وعلى دفعات مرتبطة بمراحل اتمام البناء، وليس دفعة واحدة، وذلك لضمان اكتمال بناء الوحدات السكنية.

- ان يكون مقر مؤسسات التمويل في الداخل كلما أمكن، مع تعيين ممثلين مباشرين ملتزمين في حالة كون مقرها خارج فلسطين، وذلك للحصول على صورة دقيقة عند الحكم على اعطاء القروض، والاشراف على تنفيذها.

- وأخيرا، أن تكون أهداف تمويل الاسكان واضحة ومحددة، وأن توجه الى القطاعات وفئات المجتمع والمناطق الجغرافية، والى حجم الوحدات السكنية المطلوب دعمها.

تحليل لميزانية العائلة الفلسطينية

Budget Analysis Of A Palestinian Family

Dr. Nidal Rashid Sabri

Associate Professor
Birzeit University

Dr. M. Hisham Jabr

Assistant Professor
An-Najah University

نشرت الدراسة في مجلة Arab Studies Quarterly (Vol. 14, No. 1, 1992)

Many proposals are being debated about the establishment of a Palestinian state. The scenarios for the future of the Occupied Palestinian Territories require primary information about the various aspects of socio-economical parameters of Palestinians. An analysis of the Palestinian family budget provides help in disclosing some of these aspects. Additionally, there are several changes which make the results of this study timely. Examples of these changes are:

The beginning of the fourth year of the intifada, which has significantly reduced the number of domestic Palestinian income sources.



The Gulf crisis which has shut off a major of income for families living and working in Kuwait.

The frequent closure of the green line - the 1948 borders which separated the Occupied Palestinian Territories from Israel in order to prevent Palestinians from working in Israel. Since the 1967 occupation of the West Bank and the Gaza Strip, the Israeli authorities have erected several obstacles. And have denied Palestinians the right to develop their country. This has forced Palestinians to serve the Israeli economy by working in Israeli establishments.

These changes have had serious repercussions on Palestinians, especially refugee families who have no other sources of income and /or other work opportunities. Therefore, there is a need to carry out this current study in order to evaluate the financial position of Palestinian families who are living in the occupied West Bank. This study examines the sources and uses of income for Palestinian families. Such information may be useful for international agencies, Arab national and local organizations in planning their policies and directing their socioeconomic programs and subsidies in the area. The analysis of family budgets, household surveys and other related studies generally explore the

living standards and trends for a society or an economic class, and help in the formulation of local and central socioeconomic policies.

Accordingly, the study intends to discuss the distribution of income sources and uses of budgets by Palestinian families. More specifically, the study aims at accomplishing the following:

To identify any differences in the sources of income between refugee and non - refugee Palestinian families living under occupation.

To indicate any differences in the uses of income between refugee and non-refugee Palestinian families living under occupation.

To identify and rank the expenditure items in the budgets of Palestinian families.

To identify and rank the revenue items in the budgets of Palestinian families.

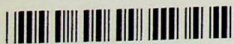
The study reported several significant differences in the sources of income for refugee and non-refugee families such as wages earned inside the green line and self - employment. No differences were noticed in other sources of income. In addition, this study disclosed that Palestinian non - refugees have eight sources of income, while refugees have only five sources of



income. On the expenditure side, several differences were found between refugees and non-refugees such as: utilities, education, transportation, clothing, social obligations, meat, groceries, beverages, and savings. No significant differences were found between both groups in the following items: vegetables and fruits, entertainment, and medical services. Reasons for the differences or the non-differences have been cited, and policy recommendations have been introduced. In addition, this study reported that non-refugee families spend about two-thirds of their total expenditures on utilities, meat, and grocery, while these three items formed less than half (44%) of the budget expenditures for non-refugee families.



BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY



54471

